



أحكام وشروط فتح الحساب والمنتجات والخدمات البنكية

أولاً فتح الحساب:

لصاحب الحساب أو التوكيل أو خلفه ويعتبر التوكيل ساري المفعول إلى أن يستلم البنك من صاحب الحساب إشعاراً خطياً بالغاء التوكيل ويجب على صاحب الحساب أن يعرض البنك على كافة الالتزامات التي دفعها أو تحملها نتيجة لعتماده على هذا التوكيل وتشغيل الحساب استناداً إليه.

المفوضون بالتوقيع/الإخطار بالغاء أو حل الشراكة: على الرغم من أية معلومات مخالفة يحتويها أي إعلان عام أو يحتويها السجل التجاري لصاحب الحساب (إذا كان ذلك منطبقاً):

- يحق للبنك أن يعتمد على تعليمات صاحب الحساب بخصوص المفوضين بالتوقيع وذلك إلى حين استلام البنك لإشعار خطي من صاحب الحساب بالغاء تلك التعليمات وصدور إقرار من البنك باستلام ذلك الإشعار، ولا يعتبر البنك ملزماً بالتحري عن الشيكات أو أوامر الدفع الصادرة لصالح أي من المفوضين بالتوقيع.
- يجوز الصرف أو السحب من الحساب بناء على أوامر أو تعليمات أي شريك من شركاء صاحب الحساب أو تعليمات أي مفوض وذلك بغض النظر عما إذا كان جميع شركاء الحساب موجودين على قيد الحياة وعند الصرف أم لا وذلك حتى يستلم البنك ويقر باستلام إشعار بوفاء أي شريك من شركاء صاحب الحساب أو إلى حين استلامه الإشعار بحل الشراكة ويجب على صاحب الحساب:

أ. أن يخطر البنك خطياً وفوراً عن وفاة أو عدم أهلية أو إعسار أي شريك أو انسحابه من الشركة صاحبة الحساب أو بالشرع في أية إجراءات لحل الشركة.

ب. أن يسلم البنك بمجرد توفر أي تعديل يتم في السجل التجاري لصاحب الحساب، وعند استلام البنك الإشعار الخطي بذلك، يحق للبنك أن يوقف تشغيل الحساب وأن يحجز أي رصيد بالحساب حتى يستلم تعليمات خطية بموجب أمر محكمة أو مستند خطي موقع عليه من قبل الشركاء الأحياء في الشركة صاحبة الحساب والممثلين القانونيين للشريك المتوفى أو ورثته، ويعني صاحب الحساب وكل من الشركاء مجتمعين و/أو منفردين البنك من أي مسؤولية بخصوص قيام البنك بالدفع عن أو الدفع بموجب هذه المادة.

كشوف الحساب والإشعارات والشكاوى: يرسل البنك كشوف الحساب وكذلك أية مراسلات إلى صاحب الحساب على العنوان الموجود بالبنك موضحاً فيها العمليات التي تمت في الحساب وذلك وفقاً للإجراءات البنكية المتبعة، ويتم إرسال كشوف الحساب وتلك المراسلات إلى آخر عنوان لصاحب الحساب يكون موجوداً لدى البنك ويوافق صاحب الحساب على القيام بالإطلاع على ومراجعة تلك الكشوفات/ المراسلات والاحتفاظ بها لديه بحسب صفة دائمة.

يجوز للبنك أن يتخلص من وأن ي تلف سجلات كشوفات الحساب واستمارات السحب والمستندات الأخرى وذلك بمحض اختياره ودون الحاجة إلى إخطار صاحب الحساب بذلك، ويجب على صاحب الحساب أن يخطر البنك فوراً وخطياً عن أي أخطاء يدعي وجودها في كشف الحساب وذلك خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ كشف الحساب وأية شكاوى أخرى من صاحب الحساب فيما يتعلق بحسابه يجب تبليغها فوراً للبنك. إن كشوف الحساب سوف تعتبر كلها صحيحة إلا إذا تم تبليغ البنك خطياً بخلاف ذلك خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ كشف الحساب.

إقفال الحساب:

١. ينبغي على المصرف إبلاغ العميل بأي قرار يتخذه المصرف في حال إغلاق حسابه قبل ٦٠ يوماً من تاريخ صدور القرار مع توضيح الأسباب التي أدت لذلك، ويمكن للمصرف إغلاق أو تجديد الحساب فوراً في حال إكتشاف حالات إختلاس أو إحتيال مرتبطة به.

ينبغي على المصرف إبلاغ العميل بشكل رسمي بنتائج وتبعات فتح الحساب المصرفي وتشغيله، وذلك لضمان إدراكه عواقب تمكن طرف ثالث الوصول للحساب.

٢. عند رغبة العميل في إنهاء تعامله مع البنك فإنه يجب عليه تقديم طلب بقفل حسابه وإعادة الشيكات وبطاقة الصراف الآلي وبطاقة الحساب ويقوم البنك بتأجيلها أمامه وسلمه كامل المبلغ الموجود في حسابه. والبنك الحق في طلبه في حالة ارتباط الحساب المطلوب قفله بخدمات مالية نشأت على قوة هذا الحساب ووجوده كأضرار خطابيات ضمان وفتح اعتمادات مستندية وحزم أوراق تجارية لها ظهورها المالية وأثار تتطلب استمرار الحساب.

٣. في حالة تعرض الحساب بعد فتحه لمشاكل التحقق من العلاقة البنكية وتعذر حل الإشكال أو استخدم لغرض الغرض المفتوح من أجل فإنه يتوجب على البنك قفل الحساب وإعادة المال / الرصيد إلى مصدره، أما في حال كانت مشاكل التحقق واستخدامه في غير الغرض

المفتوح من أجله ذات صلة باشتباه في تعاملاتك/ غسل أموال أو تمويل إرهاب أو نحوها (فيطبق البنك التعليمات الخاصة بذلك في دليل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك التبليغ.

٤. يجب على البنك قبول فتح حساب لأي عميل يطلب ذلك دون اشتراط إيداع أي مبالغ فيه، وإذا لم يودع أي مبالغ خلال مدة ٩٠ يوماً من تاريخ فتحه فيجب على البنك قفل الحساب، ويستثنى من هذه العدة للفقيل الحسابات الحكومية والتي تنص موافقة وزارة المالية على فتحها دون إيداع أي مبلغ للمدة التي تحددها الوزارة أيا كانت.

٥. في حال قُتِح الحساب وقام العميل بالإيداع فيه ومن ثم السحب منه وأصبح رصيده صفر واستمر دون رصيد أو تعامل لمدة ٤ سنوات، فيجب على البنك- بعد التحقق من عدم وجود أي ارتباطات إلى الحساب مع صناديق أو محافظ استثمارية أو ضمانات أو اعتمادات مستندية أو أي التزامات أخرى- قفل الحساب بعد إشعاره قبل شهر من تاريخ قفله وإشعاره عند الإقفال وتوثيق الإشعارات وحفظها في ملفه. يحق للبنك أيضاً إغلاق الحساب إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القوانين واللوائح ذات الصلة.

٦. **العنوان البريدي:** ترسل كافة كشوف الحساب والبيانات والتقارير وغير ذلك من المراسلات الخطية من البنك إلى صاحب الحساب على عنوانه الموضح في طلب فتح الحساب أو إلى أي عنوان آخر يخطر به صاحب الحساب البنكي خطياً وذلك مع توضيح رقم الحساب.

ثانياً البطاقات الإلكترونية الخاصة بجهاز الصرف الآلي:

بالإضافة إلى أية شروط متصوص عليها - إن وجدت- في الطلبات المكتملة و/أو أي شروط متصوص عليها في الموقع الإلكتروني للبنك، فإن الشروط والأحكام التالية تنطبق على بطاقات الصرف الآلي من البنك الصادرة للعميل، ولأي معاملة تتعلق بهذه البطاقات.

ومقابل إتاحة البنك البطاقة للعميل، يوافق العميل بموجب ذلك على الالتزام بالشروط والأحكام التالية:

١. إن حامل بطاقة بنك الإمارات دبي الوطني الخاصة بجهاز الصرف الآلي (يُشار إليه أيضاً بعبارة صاحب الحساب ويُشار إليه هنا فيما بعد بعبارة صاحب البطاقة) بموجب هذا يوافق على الالتزامات والتفويض بالشروط والأحكام التالية فيما يتعلق باستعمال بطاقة بنك الإمارات دبي الوطني (يُشار إليها فيما بعد بـ البطاقة) الصادرة إليه من البنك.

٢. تظل البطاقة ملوكة للبنك ويجب إعادتها له متى طلب البنك ذلك. لا يجوز لصاحب البطاقة في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف أن يكسف أو يخسني رمزه السري لأي شخص أو جهة حتى موظفي البنك. ولا (إن البطاقة غير قابلة للتحويل ولا يجوز استعمالها إلا بواسطة صاحباها.

٣. يجب على صاحب البطاقة أن يخطر البنك فوراً وخطياً إذا فقد بطاقته بأي شكل كان. يظل صاحب البطاقة مسؤولاً عن أي عملية تتم عن طريق استعمال بطاقته المفقودة وذلك ما

١. **التعريف:** في هذه الاتفاقية وما لم يقتض السياق معنى آخر، تكون للكلمات والعبارات الواردة هنا فيما بعد نفس المعاني المبينة أمام كل منها.

- الحساب: يعني الحساب البنكي/ الحسابات التي تشكل موضوع الطلب الذي يتقدم به العميل للبنك للحصول على الحساب المذكور وفقاً للأحكام المذكورة في هذه الاتفاقية.
- صاحب الحساب: يعني مقدم أو مقدمي طلب الحصول على الحساب (على اختلاف أجناسهم وطبيعتهم). وفي حالة الحساب المشترك يعني كل واحد من مقدمي الطلب.
- البنك: يعني بنك الإمارات دبي الوطني.
- أدوات المالية: تعني الأوراق المالية أو التجارية غير النقدية والخاصة بدفع النقود.

٢. **الإيداعات:** تخضع كافة الشيكات والمستندات المودعة في الحساب للتحويل تقيداً وتكون معتمداً سائلاً تقوم البنوك بالخصم من حساب العميل أو يحق للبنك أن يخصم من أي حساب قيمة أي شيك أو أي مستند آخر مضاف إلى الحساب ولم تسدد قيمته، ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة ناتجة عن خطأ بنك محلي أو مراسل يقوم بالتحويل.

٣. **التحويل:** تقبل هذه الأوراق / الورقة التجارية للتحويل والتحويل على مسؤولية العميل فقط ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي خطأ أو عدم مقدرة على الوفاء من جانب المراسله أو من جانب وكلائهم العريين، ولن يكون البنك مسؤولاً عن أية خسارة أو تأخير يحصل أثناء عملية تحويل أي ورقة تجارية أو أي مستند مرفق بها أو عن صحة أو صلاحية أي من هذه الأوراق أو المستندات.

سوف تقيد المبالغ المحصلة في حساب العميل وتصبح تحت تصرفه عند التحصيل هذه المبالغ فعلياً وسوف تقوم البنوك بالخصم من حساب العميل أو بتحويل قيمة الورقة التجارية لموضوع التحويل من العميل إذا ما تمت إعادة هذه الورقة غير المحصلة لأي سبب، أو إذا ما تم دفع هذه الورقة للعميل أو لحسابه نتيجة لخطأ.

يعلم العميل ويوافق على أنه إذا كانت الورقة مزيفة أو مزورة في حالة كون الورقة صادرة من حكومة أجنبية، فإن هذه الورقة قد تعاد بعد فترة معينة ومحددة وفقاً لقوانين تلك البلاد وإذا ما تمت إعادة الورقة لموضوع التحويل لأي من الأسباب أعلاه، فإن للبنك الحق باقتطاع قيمتها من حساب العميل أو لإرجاع العميل بإعادة قيمتها مع المصاريف، بصرف النظر عن المدة الزمنية المستغرقة لإعادة الورقة التجارية.

٤. **السحب على المكشوف:** ما لم يكن صاحب الحساب مخولاً بالسحب على المكشوف بموجب اتفاقية تسهيلات ائتمانية منفصلة مع البنك فإن:

أ. الشيكات التي تسبب كشف الحساب تعاد ويتم قيد رسوم الحساب حسب تقدير البنك عن كل شيك تمت إعادته وفقاً للتعرفة أو الرسوم التي يصدرها البنك من وقت لآخر.

ب. إذا كان البنك قد قام من دون قصد بصرف أي شيك يؤدي إلى كشف الحساب، يجب على صاحب الحساب أن يدفع إلى البنك فوراً عند الطلب قيمة المبلغ المسدود على المكشوف مضافاً إليها غرامة حساباً بتجديدها البنك من وقت لآخر وتتراكم هذه الغرامة عن كل يوم يمر حتى يتم الدفع بالكامل إلى البنك.

٥. **الحسابات المشتركة:** إذا كان الحساب مشتركاً، فإن الأرصدة تكون ملوكة لأصحاب الحساب مجتمعين بنسب متساوية ما لم يشترط خلاف ذلك، ويجوز لأي منهم إيداع مبالغ في الحساب، وأن يسحب أي مبلغ منه إذا كان له بطاقة توقيع منفرد محفوظ في ملف الحساب الموجود بالبنك، ويحق للبنك أن يتصرف وفقاً لأي تعليمات خطية تخص الحساب موقعة بواسطة جميع أصحاب الحساب أو بواسطة أي منهم ما لم يشترط خلاف ذلك، ويعرض أصحاب الحساب بعضهم البعض بأن يودع في الحساب أي شيكات أو أوراق تجارية واجبة الدفع لجميع أو لأي من أصحاب الحساب، وفي حالة استلام البنك لأي شيك أو سند غير محيز، فإنه يحق للبنك أن يقوم بالتجيز نيابة عن أصحاب الحساب وأن يقيد القيمة إلى الحساب.

يجوز سحب الأرصدة المضافة إلى الحساب في أي وقت أو التصرف فيها كلياً أو جزئياً بموجب شيك أو بموجب تعليمات خطية موقعة من أي من أصحاب الحساب الآخرين ولا يعتبر البنك ملزماً بالتجيز فيما يخص الشيكات أو أوامر الدفع إلى صاحب الحساب الموقعة عليها، إذا تم إخطار البنك بوفاء أحد أصحاب الحساب، قد يتخذ البنك أي إجراءات مطلوبة أو مسموح بها بموجب القوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك وقف جميع التعاملات المتعلقة بالحساب وتجديد الرصيد المتاح حتى يستلم البنك تعليمات خطية بموجب أمر محكمة أو بموجب مستند خطي موقع عليه من قبل أصحاب الحساب الأحياء والممثلين القانونيين أو الشرعيين أو ورثة صاحب الحساب المتوفى، يبرئ أصحاب الحساب مجتمعين ومنفردين البنك من أية مسؤولية فيما يخص بالدفع أو الامتناع عن الدفع بموجب هذه الفقرة أو وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

إن أي رصيد خصم باسم عن الحساب المشترك لأي سبب (بالإضافة إلى أي مسؤولية أخرى متكدية) ستكون المسؤولية مشتركة ومتعددة لكل أصحاب الحسابات. ولن يتم تصريف أي مسؤولية من هذا القبيل أو تآثر بأي شكل آخر بموت أو عجز واحد أو أكثر من أصحاب الحسابات.

يجوز للبنك ممارسة حق المقاصة وأن يخصص الحساب أو أي جزء منه لسداد أي دين مستحق للعميل أو غير مستحق يكون مطلوباً من أي من أصحاب الحساب وذلك دون إشعار إلى أو الحصول على موافقة أي من أصحاب الحساب الآخرين.

٦. **حساب التوفيق:** دون المساس بالنصوص والأحكام الأخرى الواردة هنا، تنطبق الأحكام والشروط التالية على حساب التوفيق:

أ. **السحوبات:** تتم كافة السحوبات من قبيل صاحب الحساب في فروع البنك أو بواسطة آلات الصرف الآلي ولا يصدر البنك دفتر شيكات لهذه الحسابات.

ب. **العمولة على الأرصدة الدائنة:** يتم احتساب العمولة على أدنى رصيد دائن يزيد على ١٠٠٠ ريال سعودي خلال كل شهر ميلادي من أشهر السنة ويسعر بقرره البنك من وقت لآخر، ويخضع السعر المذكور للتغيير بواسطة البنك دون أي إشعار خطي مسبق إلى صاحب الحساب، ولا تقيد العمولة على الشهر الذي يقفل فيه الحساب، وتسجل العمولة المستحقة في الحساب دورياً فقط، وفي تواريخ بقررها البنك.

٧. **العملة الأجنبية:** إذا كان الحساب مفتوحاً بعملة غير الريال السعودي، يجوز إيداع الأرصدة باسم البنك في بنوك أخرى مراسلة للبنك من داخل أو خارج البلد المالك لتلك العملة على أن يتحمل صاحب الحساب المخاطر التي تنشأ عن الإجراءات القانونية والإدارية سواء المعمول بها محلياً أو التي تفرض في المستقبل بالنسبة لتبديل أو تحويل تلك العملة وكذلك كافة الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة المالكة لتلك العملة، ويجوز السحب من مثل هذا الحساب المفتوح بتلك العملة بواسطة شيك مصرفي أو بالتحويل أو نقداً في حدود ما يقرره البنك. وسوف يتحمل صاحب الحساب أي رسوم بريد أو تحويل وأي رسوم أخرى تتصل بالسحب من أي حساب مفتوح بموجب هذه الاتفاقية حسبما يظنها منه البنك، تكون السحوبات بالعملة الأجنبية خاضعة لظروف توافر تلك العملة الأجنبية لدى البنك.

٨. **الوكلاء المفوضون - التوكيل:** إذا تم تقديم توكيل للبنك بتفويض وكيل لتشغيل الحساب وكان لدى البنك أسباب معقولة للاعتقاد بأن ذلك التوكيل موقع من قبل صاحب الحساب فإنه يحق للبنك أن يعتمد على ذلك التوكيل ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي أخطاء قانونية بخصوص محتويات التوكيل أو إجراءات تنفيذها أو عدم توثيق التوكيل ولا عن إخطار صاحب الحساب بذلك وبهذا يطلب صاحب الحساب من البنك أن يعتمد تماماً على ذلك التوكيل وأن يعتمد كافة الشيكات أو السندات المسحوبة على الحساب بموجب ذلك التوكيل وذلك بغض النظر إن كانت تلك الشيكات أو السندات قابلة للدفع

لم يكن البنك قد تسلم إشعاراً خطياً يفقدان البطاقة قبل إجراء العملية المذكورة. في حالة وجود اختلاف بين أي مبلغ إيداع حسيماً تم توضيحه بواسطة صاحب البطاقة وبين ما تم توضيحه بموجب سجلات البنك، تكون السيادة لسجلات البنك والتي تكون ملزمة لصاحب الحساب. ويقوم البنك فوراً بإخطار صاحب البطاقة بوجود مثل هذا الاختلاف.

يقوم البنك بفتح أي سحب أو تحويل يتم باستخدام البطاقة عن طريق الخصم من حساب صاحب البطاقة، وفي جميع الظروف يقبل صاحب البطاقة المسؤولية كاملة عن جميع العمليات التي تتم باستخدام بطاقة سواء تمت تلك العمليات بواسطة شخصياً أو بتفويض منه، ويقبل صاحب البطاقة سجلات البنك المتصلة بتلك العمليات ويعتبرها نهائية وملزمة لجميع الأغراض.

إن العمليات التي تتم باستخدام البطاقة ستكون خاضعة لأية حدود يفرضها البنك من وقت لآخر، ولن يكون البنك تحت أي ظرف مسؤولاً تجاه صاحب البطاقة الذي لا يكون راعياً في الاستمرار في الحصول على خدمات البطاقة أو إذا تم سحب البطاقة من قبل البنك.

٦. إن قيام صاحب البطاقة بتغيير رقمه السري أو استبدال البطاقة لن يكون بمثابة بدء تعاقده جديد.

٧. يحق للبنك أن يسحب البطاقة أو الخدمات التي تقدم عن طريقها أو أن يقوم بتعديل أو تغيير هذه الشروط والأحكام أو الإضافة إليها وذلك في أي وقت دون الحاجة إلى إخطار صاحب البطاقة مسبقاً بذلك.

٨. سوف يقوم البنك بخصم رسوم استخدام بطاقة الصرف الآلي على آلات الصرف الآلي خارج المملكة سواء لعمليات السحب النقدي و/أو الاستعلاء عن الرصيد.

٩. يجوز للبنك في أي وقت وبدون إشعار مسبق أن يفتح على حساب صاحب البطاقة أو أي حساب آخر لصاحب البطاقة أي رسوم أو جرد مستحقة على الحساب.

١٠. يحتفظ البنك بحقه في أي بحدود المرات لاستخدام البطاقة أو مبالغ العمليات التي يمكن تنفيذها باستخدام البطاقة وأن يتغير أيضاً نطاق العمليات التي نفذ باستخدام البطاقة وتغيير مبلغ الرسوم أو الأجر أو إضافة رسوم أو أجر جديدة على البطاقة أو للعمليات التي يمكن أن تنفذ بالبطاقة، أو تغيير سياسته المتعلقة بأي من هذه الأمور أو تتغير بطريقة أخرى باستخدام البطاقة في أي وقت بدون توجيه إشعار مسبق إلى صاحب البطاقة/ الحساب.

١١. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي ظروف تؤثر على استخدام البطاقة بما في ذلك على سبيل المثال الحضور (أ) فمثل التاجر في قبول أو تظهير البطاقة، (ب) الطريقة التي يمكن بها الإبلاغ عن رفض قبول البطاقة، (ج) أي آلة أو نظام لمعالجة البيانات أو عطل في وصلة أو نزاع يتعلق بتحويل الأموال أو تدمير المعلومات أو السلع أو الخدمات المشتراة ؛ و (د) الحد من الأموال المتاحة من خلال أجهزة الصرف الآلي

١٢. تخضع أي بطاقات إضافية مطلوبة لنفس الشروط والأحكام المشار إليها أعلاه

ثالثاً. الخدمات الهاتفية بواسطة بطاقة الصرف الآلي (مدى):

١. إن صاحب بطاقة البنك الخاصة بجهاز الصرف الآلي (يشار إليه أيضاً/ بصاحب الحساب/ ويشار إليه فيما بعد بـ صاحب البطاقة) بموجب هذا يوافق على الشروط والأحكام التالية التي تحكم تقديم خدمات البنك الهاتفية باستخدام الرمز السري للهاتف. إن عبارة بطاقة الصرف الآلي سوف تعني صاحب البطاقة الأصلية وصاحب البطاقة الإضافية ومن يشاركونها في حمل واستخدام البطاقة.

٢. إن الغرض والاستعمال الأساسي للرمز السري للهاتف هو نفس الغرض الخاص بالرمز السري لجهاز الصرف الآلي، كما وأن قيام صاحب البطاقة باختيار الرمز السري سوف يسمح له مباشرة بالحصول على خدمات البنك الهاتفية وأن صاحب البطاقة بقيامه باختيار رقم سري لخدمات البنك الهاتفية و/ أو قيامه باستخدام خدمات البنك الهاتفية سوف يعتبر قد قرأ وفهم ووافق على أن يلتزم بالشروط والأحكام التالية وأي تعديلات لاحقة لها.

٣. إن أية تعليمات يتم تقديمها أو التفرغ عليها عن طريق رقم البطاقة والرقم السري للهاتف ستكون باعتبارها بديلاً عن التوقيع اليدوي وملزمة لصاحب البطاقة (حتى ولو نازع صاحب البطاقة لاحقاً بشأنها لأي سبب كان شاملاً اإعطاء بيان تلك التعليمات قد أعطيت بواسطة شخص آخر غير صاحب البطاقة)، وسيتم تنفيذها عليها تماماً بواسطة البنك الذي يحق له أن يعتبرها تعليمات صادرة من صاحب البطاقة.

٤. سيقوم صاحب البطاقة باختيار الرمز السري لخدمات البنك الهاتفية الخاص به في أي فرع من فروع البنك أو عن طريق أي من أجهزة الصرف الآلي الخاصة بالبنك أو عن طريق خدمات البنك الهاتفية. لا يجوز لصاحب البطاقة تحت أي ظرف أن يقوم بإفشاء الرمز السري الخاص بخدمات البنك الهاتفية لأي شخص آخر وسيكون صاحب البطاقة وحده مسؤولاً عن أي ضياع أو تكاليف أو مصاريف سواء مباشرة أو غير مباشرة يتم تكديدها بسبب إفشاء الرمز السري لأي علم أي شخص آخر، إذا ضاع صاحب البطاقة فإن الرمز السري للهاتف اكتشف لشخص آخر يجب عليه أن يقوم فوراً بتغيير الرمز السري.

٥. يكون للبنك الحق المطلق في القيام دون الحاجة لإخطار صاحب البطاقة برفض العمل بموجب أي من أو جميع التعليمات الصادرة إليه عبر خدمات البنك الهاتفية. ويحق للبنك أيضاً أن يطلب من حامل البطاقة القيام باعتماد تلك التعليمات الهاتفية خطياً (حتى في الحالات التي يكون فيها قد تم التعرف على تلك التعليمات بواسطة الرمز السري)، وبالتالي يحق للبنك رفض الاستجابة لتلك التعليمات الهاتفية حتى يستلم البنك الاعتماد الخطي المطلوب.

٦. يجوز للبنك أن يقوم بمحض اختياره، ولكن دون أن يكون ملزماً بذلك، تسجيل تعليمات صاحب البطاقة التي تصل عن خدمات البنك الهاتفية على أسطره تسجيل، بموجب هذا يوافق صاحب البطاقة على قيام البنك بذلك التسجيل وعلى أن يقوم البنك باستخدام تلك التسجيلات لأي عرض كان يراه البنك ضرورياً شاملاً استعمالها كدليل خلال أية إجراءات قانونية أو قضائية تكون مقامه بواسطة أو ضد صاحب البطاقة أو أي شخص آخر داخل و/أو خارج المملكة العربية السعودية.

٧. لن يكون البنك ملزماً أو مسؤولاً عن أي ضياع أو خسارة أو مصاريف قد يتكبدها صاحب البطاقة نتيجة قيام البنك بالعمل بناءً على أية تعليمات هاتفية يتم التعرف عليها عن طريق الرمز السري لخدمات البنك الهاتفية والخاص بصاحب البطاقة، شاملاً دون حصر الحالات التي لا يكون فيها صاحب البطاقة قد تفيد بحكام أهله. يوافق صاحب البطاقة على منح البنك الحماية الكاملة ضد أي ضياع أو خسارة أو أضرار أو مصاريف قد يتكبدها الإلكتروني نتيجة تفيد تلك التعليمات.

٨. بموجب هذا يوافق صاحب البطاقة على أن البنك لن يكون مسؤولاً عن أية خسارة مباشرة أو غير مباشرة تنتج عن عدم تمكن صاحب البطاقة من الحصول على خدمات البنك الهاتفية لأي سبب كان سواء أحدث ذلك داخل أو خارج المملكة العربية السعودية.

٩. إن التعليمات المعطاة للحصول على خدمات البنك الهاتفية قد يتم تضمينها في مرشد استعمال مستقل خاضع للتغيير بواسطة البنك بالإضافة إلى إخطار الخدع والتعديل والحدف دون إشعار خطي أو شفهي مسبق لصاحب البطاقة، ويحق للبنك أيضاً أن يضيف منتجات وخدمات أخرى في المستقبل. إن التغييرات والتحديثات التي تدخل على الشروط والأحكام (إن وجدت) سوف يتم تبليغها لصاحب البطاقة وستكون ملزمة له.

١٠. في وقت قيام صاحب البطاقة باختيار الرمز السري لخدمات البنك الهاتفية الخاص به، يتم تنبيه صاحب البطاقة لصحائه إلى ضرورة عدم اختيار الأرقام التي عادة ما تكون مضاعفة لبطاقة أو الأرقام المتتالية سواء بصحوا أو هبوطاً . الخ، حيث أن مثل هذه الأرقام غالباً ما تكون مخصصة وقد يمكن تخمينها بواسطة شخص أو بحيث يمكن استعمالها للأغراض غير شرعية. لتحقيق حماية أكثر فإن من مصلحة صاحب البطاقة أن يقوم أيضاً باختيار رمز سري يكون مختلفاً عن الرمز الذي اختاره لجهاز الصرف الآلي، وبالإضافة لما ورد، يحتفظ البنك بالحق في أن يوقف الرمز السري الخاص بخدمات البنك الهاتفية بعد ثلاث محاولات فاشلة تتم للحصول على خدمات البنك الهاتفية.

١١. بموجب هذا يوافق حامل البطاقة على أن يقوم البنك من وقت لآخر بإجراء عمليات ومنع الرمز السري لخدمات البنك الهاتفية وتنفيذ التعليمات الهاتفية وذلك دون استعمال الرمز السري ولكن باستخدام إجراءات التعرف البويبة المستعملة داخلياً في البنك. يوافق صاحب البطاقة على أن البنك لن يكون مسؤولاً عن قيامه أو عدم قيامه بمثل هذا الإجراء.

١٢. إن جميع التعليمات الهاتفية سوف تكون خاضعة للقيد التي يضعها البنك من وقت لآخر سواء بسبب مستلزمات السياسة الداخلية أو بأمر من سلطة قانونية أو تشريعية رسمية.

١٣. يكون للبنك الخيار في أي وقت في فرض أية رسوم يراها مناسبة بالنسبة لخدمات البنك الهاتفية حسيماً هو منوه عنها أهله، وعلى كل حال فإن طيات الحوالات التفرغية وسدادات الطلب والشيكات البنكية. الخ سوف تكون خاضعة للرسوم العادية والمناسبة للأغراض تحصيل مثل هذه المبالغ. إن صاحب البطاقة بموجب هذا يفوض البنك تفويضاً غير قابل للنقض بخصم قيمتها من أي من حساباته المتاحة الموجودة لدى البنك وذلك في وقت يفرضها البنك بتنفيذ ما جاء في التعليمات الهاتفية أو في وقت لاحق حسيماً يفرضه البنك، في حال أي تغيير في الرسوم والعمولات أو فرض رسوم جديدة سوف يقوم البنك بإبلاغ العميل قبل ٣٠ يوم عمل من إجراء هذا التغيير.

١٤. يقوم البنك بإرسال كشف حساب دوري يورد فيه الرسوم وأتعاب الخدمات المتصلة بالتعليمات الهاتفية ويجب على صاحب البطاقة أن يقوم فوراً بتسوية كشفه، وأن يتصل بالبنك في خلال (٦٠) يوماً من تاريخ الكشف لتقديم أي اعتراض قد يكون له شريطة أن يكون الاعتراض خطياً. سوف يعتبر صاحب البطاقة مقراً بكل ما جاء بالكشف ومتنازلاً عن حق الاعتراض المذكور وذلك بانتهاء مدة الاعتراض المذكورة.

رابعاً) الوديعة محدودة الأجل والودائع تحت الطلب:

إن التزامات البنك والعمل في المملكة العربية السعودية تخضع فقط للشروط والأحكام الواردة أدناه:

١. يعتبر المودع الذي يظهر اسمه في طلب الوديعة أنه على علم تام بالشروط والأحكام التي تحكم الوديعة وأنه ملتزم بها كاملة.

٢. الفترات المتاحة للوديعة هي من أسبوع إلى سنة واحدة. أما الفترات التي تزيد عن سنة، فسوف تعتمد على توفرها في الأسواق وتخضع لموافقة البنك.

٣. يتم تجديد وديعة الأجل لفترة ماثلة بسعر عمولة جديد يحدده البنك ما لم يتسلم البنك تعليمات مخالفة من المودع بهذا الخصوص. ويجب أن ترد تعليمات التجديد التلقائي للوديعة إلى البنك خطياً قبل خمسة أيام على الأقل من موعد استحقاق المودع للوديعة.

٤. يجوز للمودع سحب أي مبلغ من الوديعة في أي وقت قبل موعد استحقاقها المحدد وفي هذه الحالة سيتم خصص أو إلغاء العمولة و/أو تطبيق غرامة بسبب السحب المبكر للوديعة وفقاً لما يحدده البنك حسب أسعار العمولة السائدة، إذا تجاوزت الغرامة مبلغ العمولة المدفوع من البنك، يقوم البنك باستقطاع هذه الزيادة من المبلغ الأساسي الذي أودعه المودع في البنك.

٥. يجوز للمودع سحب أي مبلغ من الوديعة في أي وقت قبل موعد استحقاقها المحدد فقط بعد تقديم صاحب الحساب للبنك طلباً خطياً مسبقاً. وبموجب توقيع المودع على الطلب المذكور بقر المودع بتنازله عن كافة نهايات في مطالبية البنك بالتعويض عن أي من خسائره سواء بالنسبة للمبلغ الأصلي أو العمولة والتي ترتبت على قيامه بالسحب المبكر.

٦. يجب على المودع أن يكون له حساب أو أن يفتح حساباً لدى البنك بنفس الاسم/ الأسماء التي يتم إيداع وديعة الأجل بها وأن لا يقبل ذلك الحساب قبل تصفية الوديعة، وفي حالة تصفية الوديعة، يدفع البنك مبلغ الوديعة المستحق بقيدها في حساب المودع.

٧. إن ودايع واستثمارات العملات الأجنبية تخضع لتقلبات الأسعار، وهذه يمكن أن توفر فرصة مواتية للمودع و ماطرة عليه حسب حالة سوق العملات، وبالتالي فإن المودع قد يتعرض لخسارة أو ربح عند تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، وعليه فإن على المودع أن يقر بما إذا كانت الوديعة والاستثمار بعملة أجنبية مناسباً، وذلك بناءً على أهدافه الاستثمارية والأدوات التي يستثمر فيها ومستوى الخطر الذي يريد تحمله.

٨. في حالة وفاة المودع ، يتم سداد الأموال وفقاً للأنظمة المعمول بها في البنك وبموجب القوانين واللوائح ذات الصلة.

٩. أي تغييرات لاحقة على الوديعة للأجل، سواءً من حيث المبلغ الأصلي أو المدة أو سعر العمولة، ستخضع لنفس هذه الشروط والأحكام.

١٠. في حال الوديعة تحت الطلب، يحدد سعر العمولة الخاصة القابل للدفع على أساس السعر السائد لدى البنك وفقاً للارصدية اليومية في الحساب. ويحق للبنك تغيير سعر العمولة مع إخطار صاحب الحساب بهذا التغيير. كما لن يكون مطلوباً من البنك أن يدفع عمولة عن أي شهر ميلادي يكون قد انخفض خلاله الرصيد الأدنى في الحساب المذكور إلى أقل من الحد الأدنى المقرر للرصيد أو إذا كان الحساب مقلماً، وتفيد العمولة للحساب في نهاية كل شهر.

١١. لا يتم إصدار دفتر شيكات للحساب تحت الطلب وبالتالي لا يحق لصاحب الحساب سحب شيكات على حساب الوديعة تحت الطلب.

١٢. لأجل سحب مبلغ من حساب الوديعة تحت الطلب يوجه صاحب الحساب إلى البنك إشعاراً خطياً قبل أربعة وعشرين ساعة (٢٤) من السحب أو يقوم بإشعار البنك عبر وسائل إلكترونية مقبولة للبنك (تكون فترة الإشعار خاضعة للتغيير من قبل البنك بمحض تقديره لوحد).

خامساً) الحوالات:

١. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك خطياً وبصورة صريحة ومحددة فإنه يحق للبنك حسب تقديره أن يحول المبالغ التي يستلمها من صاحب الحساب إلى عملات أجنبية بسعر البيع السائد في البنك في اليوم الذي يتم استلام هذه المبالغ فيه من صاحب الحساب، ويكون بيان البنك الخطي بإجراء مثل هذا التحويل نهائياً وملزماً.

٢. إذا كانت عملة التحويل مختلفة عن عملة البلد الذي يتم التحويل إليه فإن الدفع للمستفيد سيكون بعملة البلد المذكور بسعر الشراء السائد لدى البنك المرسل أو الوكيل ما لم يحصل المستفيد على الدفعة بعملة أخرى بموجب ترتيب بين المستفيد وبين مراسل البنك أو وكيله الذي يقوم بالدفع ويتم بعد دفع التفتحات إن وجدت.

٣. يتبع البنك الإجراءات الاعتيادية لتحويل المبالغ وعند قيامه بهذا العمل يكون للبنك حرية اختيار المراسل أو الوكيل نيابة عن صاحب الحساب ولا يكون البنك أو مراسلوه مسؤولين بأي حال عن أي تلف أو نقص أو إقطاع أو أخطاء أو تأخير يحصل في البرق أو البريد من جانب أية مصلحة أو شركة برقية وبرق أو أي موظف تابع لهذه المصلحة أو الشركة أو لأي سبب خارج عن نطاق إرادة البنك أو مراسلته على التوالي ولا يكون مسؤولاً عن أية أخطاء أو إهمال أو تقصير أو عمل أو امتناع عن عمل فيما يتعلق بأية مراسلات أو من أي مراسل أو وكيل مرععي أو من جانب موظفيهم.

٤. لا يتم إعادة قيمة الحوالات إلا إذا لم يتم دفعها للمستفيد لأي سبب من الأسباب ويكون مبلغ الحوالة قد أعيد بالفعل إلى البنك من قبل المراسل / الوكيل وتجر الإشارة إلى أن أي مصاريف بنكية يقر البنك مقدارها مستحصل من صاحب الحساب في حالة إعطائه معلومات خاطئة أو غير كاملة على ا لمودع الخاص مما يؤدي إلى إعادة المبلغ من قبل البنك المرسل. ويجوز إلغاء الشيكات المصرفية وإعادة قيمتها في حال استلام البنك تأكيد من المراسل (المسحوب عليه الدفع، بالمبلغ الدفع، وفي جميع الأحوال يتم إعادة المبلغ المحول حسب أسعار شراء العملات الأجنبية المحددة من قبل البنك بتاريخ اليوم الذي يتم فيه الدفع، أفضاً مصاريف البنك والمراسلين والوكلاء.

٥. في حالة فقدان أو سرقة أو تلف السند المالي أو الشيك المصرفي أو أي شيك آخر تم الحصول عليه/ شراؤه من البنك، فإن مقدم الطلب (المستفيد) يتعهد بتقديم سند تعويض مسبقاً من قبله/ البنك، وذلك لحماية البنك ضد أي التزامات قد تنشأ عن ذلك السند أو الشيك المفقود أو المسروق أو التالف وكذلك فيما يتعلق بأي طلب يتقدم به مقدم الطلب لإصدار شيك بديل أو إعادة قيمة الشيك المطلوب المذكور أعلاه.

٦. في حالة دفع قيمة الحوالة نقداً أو بواسطة شيك فلا يعتبر طلب التحويل هذا صحيحاً ومستوفياً للشروط اللازمة إلا إذا تم خصمه ألياً من قبل البنك.

٧. يجب تقديم جميع المسودات المصرفية الصادرة من البنك للدفع في غضون الوقت المحدد وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة.

٨. يقر مالك الحساب بأن مبلغ التحويل سيصل مع المستفيد خلال يومي عمل لتحويلات العملات الدولية. سيتم إضافة التحويلات المحلية قبل موعد وقف الصرف (٣:٠٠ بعد الظهر) في نفس اليوم. يقر مالك الحساب ويوافق على أن البنك لن يكون مسؤولاً عن أي تأخير في تحويل الأموال التي تقع خارج سيطرته

سأداساً) اتفاقية استعمال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت

يرجى قراءة اتفاقية المستخدم أدناه، والتي تشتمل على أمور تهم المستخدم. بالتوقيع على هذه الاتفاقية، فإنك توافق على الشروط والأحكام الواردة بها.

اتفاقية المستخدم: إن ضمير (أنت) وحرف الكاف ضمير متصل في هذه الاتفاقية يعينان عميل خدمة الإنترنت المصرفي، وكلمة (البنك) وكلمة (نحن) والضمير المتصل (نا) تعني بنك الإمارات دبي الوطني. ويعني مصطلح (الجهات المزودة للمعلومات) أية جهة تزود المعلومات يمكن الوصول إليها من خلال الإنترنت المصرفي عند البنك هي حال تواجدها، وتلك الجهات التي توفر الربط بالشبكة الخاصة كما هو مبين أدناه، ويعني مصطلح (شركة أخرى مزودة للبرامج) أية جهة مزودة للبرامج المستخدمة في نظام الإنترنت المصرفي أو للدخول إلى نظام الإنترنت المصرفي عدا البنك، وكلمة (الإنترنت المصرفي) تعني الخدمات التي يقدمها البنك من خلال الإنترنت.

نطاق الاتفاقية: تحكم هذه الاتفاقية المبرمجة بينك وبين البنك استخدام نظام الإنترنت المصرفي الذي هو عبارة عن خدمة إلكترونية وتسمى لعملاء البنك بالدخول إلى عدد من الخدمات المالية عبر استخدام الحسابات الالية الشخصية و وسائل اتصال مشاهية. ويمكن توفير أمانة الدخول من خلال الإنترنت المصرفي عن البنك هي حال تواجدها، وتلك الجهات التي توفر الربط بالشبكة الخاصة كما هو مبين أدناه، ويعني مصطلح (شركة أخرى مزودة للبرامج) أية جهة مزودة للبرامج المستخدمة في نظام الإنترنت المصرفي أو للدخول إلى نظام الإنترنت المصرفي عدا البنك، وكلمة (الإنترنت المصرفي) تعني الخدمات التي يقدمها البنك من خلال الإنترنت.

قبول الاتفاقية: إنك على علم بأنه باستخدامك نظام الإنترنت المصرفي فإنك توافق على جميع شروط وأحكام هذه الاتفاقية، وتوافق على استخدام نظام الإنترنت المصرفي فقط على النحو المحدد في هذه الاتفاقية. ولن يكون البنك مسؤولاً عن أية خسارة أو تكلفة أو نفقة إلا كانت تتكبدها أنت أو أي جهة أخرى كنتيجة لأي مخالفة أو إنتهاك لشروط وأحكام هذه الاتفاقية.

متابعة حسابك: إنك توافق على متابعة أية حسابات تحتفظ بها لدى البنك من أجل ضمان تقيدها بالأنظمة والقوانين ذات العلاقة. وتوافق أيضاً على تسديد أية رسوم ترتب على استعمال أو متابعة تلك الحسابات.

الخدمات: فيما يلي أمثلة على المنتجات والخدمات التي تستطيع الحصول عليها باستخدام نظام الإنترنت المصرفي.

أ. التحويل من حساب لآخر من حساباتك ضمن البنك.

ب. تحويل من حسابك لدى البنك إلى حساب مستفيد لدى البنك.

ج. تحويل من حسابك لدى البنك إلى حساب في بنك آخر داخل أو خارج المملكة.

د. تعديل التحويلات المحددة مسبقاً – إضافة مستفيد جديد.

هـ. تعديل تفاصيل المستفيد – إلغاء مستفيد.

كذلك يتضمن نظام الإنترنت المصرفي خدمات أخرى متعلقة ببطاقات الائتمان والتمويل الشخصي والتخطيط المالي والودائع لأجل.

6. الحالات وتسديد الموتر:

عندما توجه تعليمات إلى البنك بتحويل مبالغ مالية من حساباتك لدى البنك أو بتسديد فاتورة من خلال نظام الإنترنت المصرفي، فإنك تفهمه بسحب المبلغ اللازم من حسابك فقط الذي حددته لديه . وتوافق على أنك ستصدر تعليماتك إلى البنك بسحب المبلغ المطلوب من حسابك فقط في حالة وجود رصيد كاف في حسابك المحدد وقت السحب. ولن يكون البنك ملزماً بتنفيذ أي تعليمات بالسحب ترد منك إذا لم يوفر رصيد كاف في حسابك المعني، بما في ذلك أي حد ائتماني تمنع به للسحب على المكشوف (الচারي مدين) في حسابك.

في حالة المرفوعات الإلكترونية، يتم سحب المبلغ من حسابك في نفس اليوم الذي يتم فيه تحويل المبلغ الإلكتروني إلى البنك المستفيد. وفي أغلب الحالات، يكون هذا التاريخ هو الذي حددته عندما قدمت تعليماتك. وإذا أحدثت تاريخاً بغير يوم جمعة أو سبت أو عطلة عامة، فسوف يتم سحب المبلغ من حسابك وتحويله إلكترونياً إلى المستفيد في يوم عمل تالي . إذا لم يكن رصيد حسابك كافياً في اليوم الذي طلبت فيه تحويل مبلغ أو تسديد فاتورة أو خصم أي مبلغ من حسابك، فسوف يقوم البنك بإبلاغك من خلال رسالة إلكترونية مباشرة بأن طلبك قد رفض.

٦. حالات الإنترنت المصرفي

لا يوجد في الوقت الحاضر أي خدمة أو رسوم على العمليات التي تتم من خلال الإنترنت المصرفي، لكنك تتحمل جميع المصاريف والرسوم النهائية المتعلقة بربط جهازك بنظام الإنترنت، كذلك تتحمل أية رسوم تتقاضاها أية جهة مزودة للخدمة الدخول إلى الإنترنت. وليس هناك أية رسوم على ربط جهازك بالشبكة الخاصة، ربما تكون هناك رسوم منفصلة مقابل خدمات إضافية طلبها من خلال الإنترنت المصرفي، مثل خدمات الجهات الأخرى المزودة للمعلومات، وسوف يتم إبلاغك بتكلفة كل خدمة إضافية طلبها وتوقيع اتفاقية للاشتراك فيها.

٧. تغيير الشروط والأحكام

يجوز للبنك أن يغير أي في وقت وشرط وبإشروء الإنترنت المصرفي، بما في ذلك الرسوم المحددة في هذه الاتفاقية وسوف يتم إبلاغك بأي تغيير من هذا القبيل إما بالبريد أو برسالة إلكترونية خلال ثلاثين يوم عمل، ومن المعلوم لديك أن استعمالك الإنترنت المصرفي بعد أن يصبح التغيير ساري المفعول يعني أنك موافق عليه.

٨. إلغاء الاتفاقية

ستبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى أن يتم إلغاؤها من قبل البنك أو من طرفك.

إنك على علم بأنه يمكنك إلغاء هذه الاتفاقية في أي وقت من خلال إشعار إلكتروني أو بريدي ترسله إلى البنك وهذا يلغى أية خدمات تحصل عليها من جيات أخرى مزودة للمعلومات، لكنك لا يلغى حساباتك لدى البنك. ٣٠ يوم عمل مسبقاً.

يمكن للبنك أن يلغى هذه الاتفاقية وينهي إمكانياتك لاستخدام الإنترنت المصرفي، لأي سبب وفي أي وقت وسنحاول إشعارك مسبقاً لكننا غير ملزمين بذلك.

٩. السرية في البنك

إنك تتعلم بحفظ في سرية المعلومات، ولذا فتحن لن نقدم أي معلومات محددة حول حساباتك لدى البنك لأحد غير موظفينا ووكلائنا، إلا في الحالات التالية:

- عند موافقتك على تقديم معلومات لآخرين.
- إذا ذكرت البنك كمعرف لك بخصوص مسائل ائتمانية.
- في حالة إبلاغنا للجهات الرسمية عن أية عمليات مشتبته بها من قبل البنك.
- إذا طلبت منا تلك المعلومات بموجب القانون. مثال ذلك نحن مطالبون أن نقدم إلى مؤسسة النقد العربي السعودي وجهات حكومية أخرى معلومات تتعلق بحسابك.
- عندما يجب علينا إعطاء المعلومات تمشياً مع إجراء قانوني.
- عندما ينفذ البنك إجراءاتكم في هذه الحالة ، يمكنك نقل معلوماتك إلى بنوك أو مؤسسات مالية أخرى
- لن نقوم البنك بجمع أي معلومات عنك إلا في الحالات التي تقدم فيها هذه المعلومات عن عمد إلى البنك من خلال استخدامك للإنترنت. لذلك الحق في السرية ولن نكشف لأي شخص بخلاف موظفينا ووكلائنا معلومات (بما في ذلك أي تفاصيل عن حساباتك لدى البنك) باستثناء ما ينص القانون عليه بخلاف ذلك فإنك توافق على أن يقدم البنك لأي مؤسسات أخرى براها مناسية أي معلومات تحمك تلك التي تقدمها أنت أو يحصل عليها البنك كنتيجة لمعاملات أو نشاط آخر يعرض أن يعرض عليك منتجات وخدمات نرى أنها ذات اهتمام بالشبكة لك أو لأية أغراض أخرى. وإذا لم ترغب في استلام عروض هاتفية و/ أو خطية من البنك الإبقاء إشعارنا بذلك عن طريق الاتصال بالبنك، أو راجع عبر البنك الذي نتعامل معه لكي نسينسك اسمك من قائمة العملاء المعدة لهذا الغرض. إنك توافق على أن البنك قد يقوم بتحميل معلومات معينة بما فيها بيانات هوية العميل إلى كمبيوترك أو إلى نظام دخول آخر.
- لقد اتخذ البنك جميع الإجراءات اللازمة لضمان مستويات عالية من الأمن وحماية نظامه ومعلوماته وبياناته كما هو مطلوب في الممارسات والمعايير التجارية، بما في ذلك الإجراءات الأمنية والإجراءات التي تهدف إلى منع الوصول غير المصرح به إلى بياناتك. يستخدم البنك تقنيات رائدة مثل (على سبيل المثال لا الحصر) تشفير البيانات وجردان الحماية ومصادقة الخادم لحماية أمن بياناتك.
- ومع ذلك فإنك تقرر بأنه لا يمكن ضمان نقل البيانات عبر الإنترنت على أنها آمنة تماماً. إذا تم تكوين المستعرض بشكل مناسب، فيجب أن يخبرك ما إذا كانت المعلومات التي ترسلها آمنة (سأكل علم عن طريق عرض رمز ذي صلة). لا يتحمل البنك أي مسؤولية إذا تم خرق سرية معلوماتك ، على الرغم من الإجراءات الأمنية الصارمة

١٠. حدود مسؤولية البنك والجهات المزودة الأخرى- الظروف القاهرة

بوافق البنك على بذل جهود معقولة لضمان عمل خدمة الإنترنت المصرفي على أكمل وجه ممكن، وسيكون البنك مسؤولاً عن التصرف فقط بناء على تلك التعليمات المرسله من خلال خدمة الإنترنت

المصرفي والتي يتم استلامها فعلاً. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي خلل في أجهزة الاتصال التي لا تقع ضمن مسيطرته والتي قد تؤثر على دقة الرسائل التي ترسلها أو توقيت وصولها. كذلك لن يكون الإنترنت مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار في إرسال التعليمات بنشأ عن استعمال أية خدمة عن طريق الإنترنت المصرفي أو بسببه أي برنامج تصفح ولن يتحمل البنك أية مسؤولية في حالة قيامك بإعطاء تعليمات خاطئة أو إذا لم تعط تعليمات الدفع كاملة قبل وقت كافٍ يسمح بالدفع في الوقت المناسب.

سوف تعتبر المعلومات التي تستلمها من البنك أو جهة مزودة أخرى على أنها موثوقة. ويمكن تزويدها فقط على أساس بذل الجهود الممكنة لضمان রাখك لوضعها ليست مطمئنة . ولا يعتبر البنك أو أي جهة مزودة أخرى مسؤولاً عن أي نقص في دقة تلك المعلومات أو تمامها أو توفرها أو توقيت وصولها. أو عن أي استنثار أو قرار آخر يتأخذ باستعمال هذه المعلومات، وكذلك لن يكون البنك أو أي جهة أخرى مزودة للمعلومات مسؤولاً عن أي فيروس كمبيوترى أو مشاكل ذات علاقة بالمعلومات المقدمة تنشأ عن خدمات قدمها أية جهة مزودة للمعلومات أو قد تنشأ من كمبيوترك الشخصي.

لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن الخسائر أو الأضرار التي تتكبدها بسبب استخدام الإنترنت، سواء كنتيجة لأوجه قصور فنية (على سبيل المثال ، التحميل الرأثذ للشبكة ، أو انقطاع الخدمة ، أو الصيانة (سواء تم جدولتها أم لا) ، أو طرف ثالث غير مصرح به. الوصول ، وما إلى ذلك) أو غير ذلك. أنت على دراية كاملة بالمخاطر المرتبطة بالإنترنت وتقبلها، وستكون غير ضارة وتعوض البنك من جميع المطالبات والخسائر والأضرار والتكاليف والمصروفات التي قد يتم تكبدها فيما يتعلق بالإنترنت ما لم يحدث نفس الشيء مباشرة من الإهمال الجسيم وسوء التصرف المتعمد أو الإحتيال. كما أنك تفهم وتوافق على أن الوصول إلى أي ارتباطات تشعبية أو مؤازرة إنترنت أخرى سيكون على مسؤوليتك الخاصة وأن البنك لا يحقق في المحتوى أو الآراء التي تعبر عنها هذه الموارد أو يراقبها أو يبننها أو يؤولها

١١. حظر استخدام الإنترنت المصرفي لأغراض أخرى

يستخدم نظام الإنترنت المصرفي برامج ذات ملكية خاصة للبنك وأخرى تعود لجهات مزودة أخرى فإذا زودك البنك ببرنامج لاستعماله مع نظام الإنترنت المصرفي فهذا يمكنك ترخيصاً في حصري باستخدام هذا البرنامج ويسمح لك باستخدام البرامج الفراضة المقررة فقط كما هي محدده في هذه الاتفاقية ولا يجوز لك فك أو تجزئة أو نسخ أو تعديل أو إعادة هندسة أي من برامج الإنترنت المصرفي، أو السماح لأي شخص آخر بذلك.

تتيح لك خدمة الإنترنت المصرفي إمكانية الدخول إلى خدمات ومعلومات من البنك وجهات أخرى وتعتبر هذه الخدمات والمعلومات ملكية خاصة للبنك والجهات المزودة الأخرى ويمكنك استعمال الإنترنت المصرفي فقط للأغراض الشخصية غير التجارية ولا يجوز لك إعادة استنساخ أو بيع أو توزيع جزء من المعلومات التي يوفرها لك نظام الإنترنت المصرفي، ومن المعلوم لديك أن البنك لا يقدم لك أي معلومات أو بيانات بخصوص استعمال هذه الشبكة أو أية برامج اتصالية أو طرق تسليم يدها ضمنك فيما يتعلق بتوفيرها وتوقيتها وأدائها وقتها وموتوقيتها واستمرار توفرها أو غير ذلك. ولا يمكن البنك أو بصدر بيان برنامج التشغيل أو أية أصحالت أو نظام للتسليم مطابقاً لأي مواصفات يوفرها البنك أو أنه سيكون خالياً من الأخطاء أو المشاكل.

تنشيط حساب الإنترنت: يمكنك العثور على كافة المعلومات المتعلقة بتنشيط حساب الإنترنت ، وإلغاء تنشيطه ، ومنع الوصول إلى الإنترنت ، بالإضافة إلى معلومات حول الإجراءات الأمنية ذات الصلة على موقعنا الإلكتروني. يرجى قراءة هذا بعناية قبل إعداد حساب الإنترنت الخاص بك. عن طريق الوصول إلى الإنترنت ، فإنك تقبل وتوافق على أنك قد قرأت وفهمت تماماً هذه المعلومات.

١٢. خدمة العملاء

إذا احتجت إلى مساعدة بخصوص نظام الإنترنت المصرفي أو إذا كنت ترغب في تقديم شكوى يرجى الاتصال بخدمات العملاء بالبنك أو الكتابة إلينا على عنوان البنك، كما أنك توافق على أنه يجوز لنا تسهيل المالحذات التي يجريها موظفونا مكل كإجراء نقوم به من وقت لآخر بهدف مراقبة جودة خدماتنا ودقة المعلومات التي يزودك بها موظفونا وكذلك للتأكد من أتباع تعليماتك. يمكن للخدمات الهاتفية والبنك أن تساعد في حل أي مشاكل تتعلق بالإنترنت المصرفي إنكهم غير مفوضين بالتنازل عن أي شرط من شروط هذه الاتفاقية. يمكنك العثور على التفاصيل ذات الصلة المتاحة على موقعنا.

١٣. الرسائل الإلكترونية

سأناظر إلى أن الرسائل المرسله عبر البريد الإلكتروني لشبكة الإنترنت المصرفي قد لا تكون آمنة فإنك توافق على التصالحات المتبادل بينا الإلكتروني فقط من خلال (مركز الرسائل) باستعمال خيار طلب المساعدة كما أنك توافق على استلام المخاطبات المتعلقة بحسابك بطريقة إلكترونية وتتجهذ بأنك لن تحاول نقادي استلام أي رسائل إلكترونية أرسلت إليك عندما تصبح تلك الرسائل متاحة لك. ويمكنك طباعة نسخة من تلك المخاطبات باستعمال وظيفة اطبع المتوفرة في برنامجك.

١٤. الحالات المالية الإلكترونية

أيام العمل

لأن العمل المعتادة بالبنك هي من الابد الى الخميس عدا أيام العطل العامة ويعتبر يوم الجمعة والسبت من كل أسبوع عطلة البنوك في المملكة العربية السعودية لكن الدخول إلى موقعنا على الإنترنت سيكون متاحاً لك على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع .

كشوف الحسابات

سوف تتسلم كشف حساب دوري لحساباتك البنكية، لضعه ضمن أشياء أخرى عملياتك المالية والمصرفية التي تمت إلكترونياً.

الوثائق والمستندات

سوف نعتبر سجلات البنك بما فيها من الإشعارات وخطابات التعزيز والمستندات الأخرى التي يصدراها البنك بخصوص العمليات إباناً قاطعاً يعتمد عليه الحكم في أية خلافات أو نزاعات تتعلق بالأرقام والبيانات والرسوم والأتعاب والتكاليف والتعليمات أو أي خلاف أو مسألة أخرى تنشأ بين صاحب الحساب والبنك.

الرقم السري الشخصي

يتعين عليك التأكد من حفظ هوية المستعمل الخاصة بك وكلمة السر / الرقم السري فهذه الشيفرات هي وسائل حماية مهمة لك. فلا تكثبها في كمبيوترك أو مواد كمبيوترية أو أية وثائق وسائط معلوماتية أخرى للدخول المباشر. وإذا ظننت أن شخصاً غير مصرح له قد تمكن من الإطلاع على رقمك السري أو كلمة السر الخاصة بك يرجى الاتصال بنا فوراً. ويعتبر الهاتف أسرع طريقة لإشعارنا بأن شخصاً ربما يستعمل رقمك السري أو كلمة السر الخاصة بك دون إذن أو تفويض منك. ومن الممكن بسبب ذلك أن نخسر كامل المبلغ المتوفر في حسابك بالإضافة إلى حدك الائتماني المتاح لك للسحب على المكشوف). فضلاً اتصل بمركز الخدمة الهاتفية وستجد أحد موظفينا على أهية الاستعداد لتلقي مكالمتك على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

إذا ظننت بأن جودة مالية أو فئداً مديناً في كشف حسابك غير صحيح، أو إذا اعتقدت بأن هناك حالة مالية أو عملية قيد مدين غير مشروعة قد حدثت، الرجاء الاتصال بنا في أسرع وقت ممكن. وسوف يكون كشف حسابك صحيحاً إذا لم نلق منك إشعار اعتراض خلال ٦٠ يوماً من تاريخ الكشف. وفي حالة وجود خطأ أو تغير في عنوانك يجب عليك إبلاغ البنك بذلك.

إن يكون البنك مسؤولاً عن أي ضرر يلحق بك نتيجة لفقدانك رقم السري أو كلمة السر الخاصة بك إن اكتشفتها لشخص آخر أو استعمالها بصورة غير مشروعة.

أنت توافق وتقبل قراءة التوصيات الأمنية التي يقدمها لك البنك من وقت لآخر وأي رسائل تحذيرية ووعي يعرضها البنك باستمرار في موقعه على الإنترنت. كما أنك توافق وتقرر بأن هذه التوصيات ليست بالضرورة شاملة وأنت تستشير إلى مواقع متخصصة أخرى من أجل البقاء على اطلاع بأحدث المعايير والتوصيات الأمنية وتنفيذها لحماية معلوماتك وهنئامتاتك.

أنت تقر وتؤكّد أنك تتحمل كامل المسؤولية عن الخسارة أو الضرر الناتج عن استخدام الإنترنت من قبلك أو من الأشخاص الذين تمكنوا من الوصول إلى الإنترنت كنتيجة لمشلك في الخطأ على الأذن الكاهي فيما يتعلق بهوية المستخدم الخاصة بك وكلمه السر.

أنت تؤكّد أنك طرفك تماماً المخاطر الكامنة التي تنطوي عليها الخدمات عبر الإنترنت (مثل سرية الوصول إلى حسابك وتحويل ثالث وفيروسات الكمبيوتر وما إلى ذلك). كما تؤكّد أيضاً أنك تفهم أنه قد تكون هناك مخاطر متزايدة في الوصول إلى الإنترنت باستخدام الشبكات / أجهزة الكمبيوتر العامة أو الشبكات الدولية من الخارج. لتتزم باتخاذ كافة الإجراءات الأمنية الضرورية وتتحمل جميع المخاطر المرتبطة بالاستخدام غير المصرح به أو الاحتيالي للإنترنت.

١٥. استقلالية الشروط

في حالة بطلان أي شرط أو أكثر من شروط هذه الاتفاقية أو أصبح غير قانوني أو غير واجب التنفيذ لأي سبب من الأسباب فإن بقية الشروط ستظل سارية المفعول وواجبة التنفيذ.

١٦. النظام الذي يحكم الاتفاقية

تخضع هذه الاتفاقية وتفسر وفقاً لقوانين المملكة العربية السعودية. تكون لجنة مؤسسة النقد العربي السعودي لتسوية المنازعات المصرفية هي الجهة المختصة بالتعامل مع جميع المنازعات والمسائل الناشئة عن هذه الاتفاقية ذي اختصاص قضائي تحدث فيه عملية مصرفية محددة في حالة عدم وجود نظام صريح تستخدمه هذه الاتفاقية للقواعد والإجراءات والأعراف المصرفية المتعارف عليها عالمياً وسوف تخضع أي مسألة تتعلق بأي منتج أو خدمة تحصل عليها من البنك عن طريق نظام الإنترنت المصرفي للتعليمات المحددة هي الاتفاقية الخاصة بذلك المنتج أو الخدمة التي سبق أن وافقت عليها مثل: اتفاقية فتح الحساب، اتفاقية بطاقة الائتمان.. الخ

١٧. **الأحكام والشروط**
سوف تخضع للالتزامات المترتبة على البنك للأحكام والشروط الواردة أدناه، وفيما يلي الأحكام والشروط التي تنطبق على جميع العمليات التي تتم من خلال خدمة الإنترنت المصرفي:

١٧-١. **التحويلات (إلى أحد حساباتك/ حساب آخر في بنك الإمارات دبي الوطني / التحويلات المحلية والدولية بما فيها التحويلات المعرفة مسبقاً وتعليمات الدفع المستدعية).**

١. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك خطياً وبصورة صريحة ومحددة فإنه يجوز للبنك حسب تقديره أن يحول المبالغ التي يستلمها من العميل إلى عملات أجنبية بسعر البيع المعتمد بالبنك في اليوم الذي يتم استلام هذه المبالغ فيه من العميل.

٢. إذا كانت عملة التحويل مختلفة عن عملة البلد الذي يتم التحويل إليه فإن قيمة التحويل سيتم دفعها للمستفيد عملة البلد المذكور بسعر الشراء المعتمد لدى بنكا المرسل أو وكيلنا ما لم يحصل المستفيد على عملة بعملة أخرى بموجب ترتيب بينه وبين المرسل أو وكيلنا مقابل دفع العمولة المتعلقة بذلك إن وجدت.

٣. يتبع البنك إجراءاته الاعتيادية لتحويل المبالغ وفي حالة قيامه بهذا العمل نيابة عن العميل يكون للبنك حرية اختيار المراسل أو الوكيل ولن يكون البنك أو مراسلوه مسؤولين بأي حال عن أي تلف أو نقص أو انقطاع أو أخطاء أو تأخر يحصل في البرق أو البريد أو من جانب أي مصلحة أو شركة برود وبيج أو أي موظف تابع لهذه المصلحة أو الشركة أو لأي سبب خارج عن الحدود المعقولة لسيطرة البنك أو مراسليه، كل فيما يخصه، ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي أخطاء أو إهمال أو تقصير أو عمل أو نقص في أي مراسلات أو من أي مراسل أو وكيل فرعي أو من جانب أي من موظفيهم.

٤. لا تعاد قيمة الحوالات إلا في حالة عدم دفعها للمستفيد لأي سبب من الأسباب وإعادة مبالغ الحوالة بالفعل من قبل المرسل/الوكيل. الرجاء ملاحظة أن هناك مصاريف بنكية يحددها البنك ويتم تحصيلها من العميل في حالة تقديم معلومات خاطئة أو غير كاملة مما يؤدي إلى إعادة المبلغ من قبل البنك المرسل ويجوز إلغاء الشيكات المصرفية وإعادة قيمتها فقط في حال استلام البنك تأكيداً من المرسل (المسحوب عليه الشيك) بإلغاء الدفع. وفي جميع الأحوال يتم إعادة المبلغ حسب أسعار شراء والمراسل الأجنبية المحددة من قبل البنك وبتاريخ اليوم الذي يتم فيه الدفع، ناقصاً مصاريف البنك ومراسليه ووكلائه.

٥. في حالة فقدان أو سرقة أو تلف الشيك المصرفي أو أي شيك آخر تم شراؤه من البنك، فإن مقدم الطلب (المشتري) يتعهد بتقديم سند تعويض يكون مقيولاً من البنك، وذلك لحماية البنك ضد أية التزامات قد تنشأ عن ذلك الشيك المفقود، المسروق، أو التالف.

٦. يجب تقديم جميع المستندات المصرفية الصادرة من البنك للدفع في غضون الوقت المحدد وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

٧. إننا إذ نبذل كافة الجهود مراراً لعمل بموجب تعليماتكم الثابتة، فإن البنك يقبل هذه التعليمات بشرط ألا يتحمل البنك أو أي من مسؤوليه أو موظفيه تحت أي ظرف من الظروف أية مسؤولية تجاه أية خسارة أو ضرر، سواء كان مباشراً أو غير مباشر، يكون ناجماً عن عدم تطبيق تلك التعليمات أو أي تأخر في تطبيقها، سواء كان ذلك ناتجاً عن إهمال أو عن أي سبب آخر.

٨. تطبيق الرسوم المعتادة لقاء تنفيذ أية عملية تطلبونها مضافاً إليها المصاريف الإدارية الخاصة بتنفيذ العملية.

٩. لا يلتزم البنك بتنفيذ تعليماتكم الثابتة في حالة عدم وجود رصيد كاف في حسابكم في موعد تنفيذ التعليمات، وفي هذه الحالة، سوف يجري البنك محاولتين لتنفيذ العملية في نفس اليوم و/أو يوم العمل التالي.

١٠. سوف تعتبر التعليمات الثابتة لأغية في حالة عدم وجود رصيد كاف في حسابكم لتغطية عملية التعليمات الثابتة مضافاً إليها رسوم البنك لمرتين متتاليتين، وعند ذلك سوف يتسحرمك البنك بإلغاء طلب التعليمات الثابتة.

١١. يحتفظ البنك بحقه المطبق في رفض تنفيذ تعليماتكم الثابتة في أي وقت بدون إبداء الأسباب ولا يحق لكم المطالبة بالتعويض عن ذلك.

١٢. هذه التعليمات الثابتة ستكون سارية المفعول حتى تاريخ انتهائها أو ستكون مفتوحة المدة. وأية تعديلات أو تعليمات لإلغائها يجب أن تسلم للبنك خطياً.

١٧-٢. **الودائع لأجل**

١. مدة الوديعة لأجل هي إما أسبوع، شهر، ٣ أشهر، ٦ أشهر أو سنة.

٢. عند عدم الرغبة في التجديد التلقائي للوديعة. يجب على العميل أن يخطر البنك بذلك كتابةً قبل خمسة أيام على الأقل من موعد استحقاق الوديعة. وفي حالة عدم استلام البنك لأي تعليمات بهذا الخصوص، فسوف يتم تجديد الوديعة مع العمولة المستحقة لمدة مماثلة ونسبة عمولة يتم تحديدها من قبل البنك.

٣. إذا تم سحب مبلغ الوديعة الأساسي قبل تاريخ الاستحقاق، فلن يتم دفع أية عمولة.

٤. يجب أن يكون للمودع حساب أو أن يفتح حساباً لدى البنك بنفس الاسم أو الأسماء التي ستكون في طلب ربط الوديعة لأجل لصاحبها، ولا يجوز للمودع إغلاق حسابه قبل تصفية وتسديد الوديعة لأجل. ويقوم البنك بدفع مبلغ الوديعة بقيدها في الحساب.

٥. يتحمل العميل صاحب الوديعة بالعملة الأجنبية خطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي.

٦. في حالة وفاة المودع (لا سمح الله)، تودع المبالغ المستحقة للعميل في الحساب المذكور في طلب الوديعة ويضع المصرف في رصيد الحساب لأنظمة البنك التي تنطبق على ذلك الحساب وأي من الأنظمة أو اللوائح ذات الصلة.

٧. تخضع أية تعديلات لاحقة للوديعة، مثل المبلغ الأساسي أو المدة أو سعر العمولة.. الخ لنفس الأحكام والشروط.

سابعاً أحكام عامة:

١. يوافق العميل على أن بعض المعلومات مثل اسمه وعنوانه يمكن تزويدها لشركات خارجية معينة يرى البنك بأنها تتمتع بالسمعة الحسنة، وذلك لأغراض التسويق وعرض منتجات وخدمات. وطبيعة الحال، إذا كان يتعين على البنك نظاماً أن يكشف عن بعض المعلومات عن العملاء، فإن البنك سيتخذ بذلك. أنت تقر وتوافق على أنه في سياق تقديم الخدمات لك ، يقوم البنك بجمع واستخدام المعلومات ، بما في ذلك المعلومات المالية ، عنك. يحتفظ البنك بمعلوماتك بسرية تامة ، ويتخذ كافة الخطوات الضرورية بشكل معقول للحفاظ على سرية تلك المعلومات.

أنت توافق بموجب هذا على السماح للبنك بجمع (إما منك أو من مصادر أخرى) ، ومعالجته واستخدامه وتخزينه ونقله والكشف عن معلوماتك (بما في ذلك المعلومات المالية)

٣) كما أنك تفوض البنك (أ) بالحصول على أي معلومات مطلوبة تتعلق بتاريخك المصرفي والائتمان من مكتب الائتمان السعودي (SIMAH) أو أي وكالة أخرى معتمدة من مؤسسة النقد العربي السعودي (ب) للحصول على أي معلومات تتعلق بحساباتك إلى SIMAH أو أي وكالة أخرى تسمح بها مؤسسة النقد العربي السعودي.

٤) على الرغم مما سبق ، يجوز للبنك الإفصاح عن معلوماتك أو مشاركتها مع أي من الشركات التابعة للبنك أو الجهات الخارجية الأخرى ، سواء داخل المملكة العربية السعودية وخارجها ، حتى يتمكن البنك أو أي شركة تابعة أخرى تابعة للبنك من تنفيذ التزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام وللاغراض أخرى ذات صلة. يجوز للبنك أيضاً الإفصاح عن المعلومات عند الاقتضاء بموجب القوانين أو اللوائح المعمول بها التي تنص على الإبلاغ عن المعلومات والاحتفاظ بها / أو تسليمها (بما في ذلك ، على سبيل المثال ، المحاسب ، التتبعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب) أو يفرض الإفصاح من قبل سلطة أو هيئة أو وكالة أو محكمة أو مصرف مركزي أو وكالة تنفيذ أو أي من وكلائنا الذين يتمتعون بالسلطة القضائية على أي عضو من مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني.

عندما يكون الإفصاح مسموحاً به أو مطلوباً وفقاً لما ورد أعلاه ، سيسعى البنك إلى إعطائك إشعاراً مسبقاً بذلك (شريطة السماح بهذا الإشعار

٢. خصم الرسوم- المقاصة: يحق للبنك أن يخصم من الحساب الرسوم البنكية وأي ضرائب بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، أي ضريبة قيمة مضافة VAT مطبقة أو عوائد أو غير ذلك من الرسوم الحكومية التي تخص الحساب وفي حالة عدم قيام صاحب الحساب بالوفاء بقيمة ديونه بالكامل وفي المواعيد المحددة لذلك بما في ذلك أية مبالغ مستحقة تعويض بموجب المادة (١٠) من القسم (أولاً) من هذه الاتفاقية، يحق للبنك في أي وقت ودون توجيه إشعار بذلك خصم ذلك الدين من الرصيد المتبقي للحساب أو من أي حساب آخر يحتفظ به صاحب الحساب لدى البنك. بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، يجوز للبنك دون حاجة إلى إخطار مسبق لصاحب الحساب أن يقوم ببيع أية ضمانات أو ممتلكات مقدمة من صاحب الحساب وأن يستعمل العائدات في تسوية أي مبلغ يكون مستحقاً للبنك من صاحب الحساب، ويبقى صاحب الحساب ملتزماً بالفرق متى كانت العائدات المذكورة غير كافية لتغطية تلك المديونية. إن الحقوق المملوكة للبنك بموجب هذه المادة سوف تكون بالإضافة إلى أية حقوق أخرى مفقولة له بموجب هذا المستند أو بموجب استمرار استمارات الطلب المقدم للبنك من صاحب الحساب أو بموجب الأنظمة والقوانين السائدة.

٣. تخضع هذه الاتفاقية وتفسر وفقاً لقوانين المملكة العربية السعودية.

٤. الإجراءات القانونية والتنازلي: إذا أصبح الحساب موضوع إجراءات قانونية أو موضوع نزاع بين أصحاب الحساب. يحق للبنك تقييد أو تعليق استخدام الحساب وأن يحجز الرصيد الدائن بموجب حكم أو قرار قضائي.

٥. الشكاوى ومكان إقامة الإجراءات القانونية: فيما لم تنص عليه المادة (١٢) من القسم (أولاً) أعلاه بالنسبة للإعلان خلال (٦٠) ستين يوماً عن أي أخطاء مزعومة في البيانات أو الإشعارات الدورية، فإنه يجب إخطار البنك فوراً بأية شكاوى أخرى فيما يخص الحساب وذلك بفرع البنك الذي تم فيه فتح الحساب وإذا لم يكن ممكناً حل الموضوع ودياً يجوز لصاحب الحساب رفع دعوى أمام لجنة المنازعات المصرفية، فإذا لم يتم صاحب الحساب باتخاذ تلك الإجراءات القانونية خلال اثني عشر (١٢) شهراً من حدوث أسباب الشكاوى فإنه يعتبر قد تنازل عن حقوقه فيما يختص باتخاذ تلك الإجراءات.

٦. تعديل الأحكام والشروط المضمنة هنا: يجوز للبنك من وقت لآخر أن يعدل الشروط والأحكام العامة القياسية المنطبقة على الحساب والمنتجات والخدمات الأخرى المقدمة لصاحب الحساب ويقوم البنك بتعديل صورة من تلك الشروط والأحكام والخدمات و/أو تلك التعديلات والملاحق والتغييرات التي تدخل عليها، إلى صاحب الحساب وذلك عن طريق البريد معنوناً إلى آخر عنوان لصاحب الحساب يكون صحيحاً في سجلات البنك، ويكون ما يثبت وضع المستندات في البريد دليلاً على أن صاحب الحساب قد استلم تلك المستندات خلال ٣٠ يوماً عمل.

٧. يتطلب فتح واستمرار تشغيل الحساب توفر مستندات إثبات الهوية والوثائق سارية المفعول لدى البنك، ويتعهد العميل بتحديث صلاحية هذه المستندات والوثائق قبل تاريخ انتهاء سريان مفعولها وتقديمها إلى البنك، كما يتعهد العميل بتحديث بياناته ومعلوماته المالية والشخصية والعناوين ومصادر الأموال والتوافيق. وفي حالة عدم قيام العميل بذلك خلال التجال النظامية فسوف يبادر البنك تلقياً بتجميد الحساب وتطبيق الإجراءات المعمول بها في المملكة.

٨. يؤكد صاحب الحساب أو ممثل صاحب الحساب أنه يجوز للبنك أو أي عضو في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني تنفيذ عمليات تخزين معلومات داخل وخارج المملكة العربية السعودية تتعلق بصاحب الحساب وحساباته وبنك العميل

٩. تتعهد وتوافق على تعويض البنك ووكلائه ضد أي وجميع المطالبات، والإجراءات، والالتزامات، والمطالبات، والإجراءات أو الأحكام التي قد يتكبدها البنك أو وكلائه من وقت لآخر فيما يتعلق بالحساب أو بموجب هذه الشروط والأحكام بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي خرق من قبلك.

١٠. في حالة حجب أي أموال في الحساب وفقاً للأوامر أو تعليمات من أي سلطة قضائية أو تنظيمية أو رقابية مختصة ، يتعين عليك تعويض البنك بشكل نهائي وبدون رجعة عن أي وجميع الأضرار والخسائر أو الالتزامات التي قد يتعرض لها البنك بما يتعلق أو بخصوص هذا الحظر على الحساب.

١١. لن يكون البنك أو وكلائه أو موظفيه أو مديره أو مسؤوليه مسؤولين عن أي خسارة أو ضرر أو نفقة أو مسؤولية من أي نوع تكبده أو تتكبده أنت ، باستثناء ما تعرضت لأي خسائر أو أضرار قد تنسب إلى الختيال أو الإهمال الجسيم أو سوء التصرف المتعمد من قبل البنك.

١٢. لن يكون البنك مسؤولاً أو مسؤولاً تجاهك عن أي إخطاق في أداء أي من التزاماته الواردة أدناه إذا كان هذا الأداء سيؤدي إلى خرق أي قانون أو لائحة أو أي مطلب آخر من أي سلطة حكومية أو تنظيمية أو أي سلطة رقابية أخرى وفقاً للبنك المطلوب منه التصرف.

١٣. لن يكون البنك مسؤولاً أو مسؤولاً أمامك إذا تم منع أدائه أو إعاقته أو تأخيره بأي شكل من الأشكال نتيجة لحدث قوة قاهرة، وفي ظل هذه الظروف يتم تعليق الشروط التي تتعلق بامتثال البنك طوال مدة استمرار هذا الحدث وعدم وجوده ولن يكون أي فرع أو فرع تابع لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني مسؤولاً عن هذا الأداء المطلوب منه التصرف. لن يكون البنك مسؤولاً أو مسؤولاً أمامك إذا تم منع أدائه أو إعاقته أو تأجيله بأي شكل من الأشكال نتيجة لحدث قاهر القوة ، وفي ظل هذه الظروف يتم تعليق التزامات البنك طالماً استمر هذا الحدث و لن يكون أي فرع أو فرع تابع لمجموعة الإمارات دبي الوطني مسؤولاً عن هذا الأداء.

١٤. يوافق صاحب الحساب على أنه يجوز للبنك إغلاق حسابه أو تعليقه أو تجميده إذا كانت هذه الإجراءات مطلوبة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها أو بموجب السياسات واللوائح الداخلية للبنك كما تم تعديلها من وقت لآخر ، أو اتخاذ أي إجراء آخر إذا كان البنك يعتقد أن الأموال في الحساب قد تم الحصول عليها بخلاف الوسائل أو المعاملات القانونية.

١٥. يجوز للبنك إنهاء علاقته مع صاحب الحساب والتوقف عن تقديم أي خدمات لصاحب الحساب بموجب هذه الشروط والأحكام أو بأي طريقة أخرى في أي وقت عن طريق إعطاء صاحب الحساب إشعاراً خطياً مسبقاً قبل ٣٠ يوم عمل ، وفي هذه الحالة تصبح مطالبات البنك مستحقة وواجبة الدفع على الفور ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابةً. يجوز لصاحب الحساب إنهاء علاقته مع البنك من خلال تقديم إشعار خطي للبنك ، ويكون هذا الإنهاء ساري المفعول عند استلام هذا الإشعار الخطي من قبل البنك ، وفي هذه الحالة تصبح أي مطالبات من البنك مستحقة وواجبة الدفع على الفور ما لم يتم ذلك. وافق خطياً. إنهاء العلاقة من جانب صاحب الحساب أو البنك لن يخل بأي حقوق أو التزامات قانونية قد تكون نشأت. لا يؤثر الخطأ بإنهاء هذه الاتفاقية على الحقوق التي تم الحصول عليها والالتزامات أو الالتزامات المتكيدة قبل تاريخ سريان الإنهاء.

١٦. سيحتفظ الطرف الأول (بنك الإمارات دبي الوطني) بأصول المستندات ذات العلاقة محل هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات يبدأ احتسابها من تاريخ انتهاء العلاقة التعاقدية محل هذه الاتفاقية.

١٧. أنت توافق على استخدام معلوماتك الشخصية في برنامج يقين أو أي برنامج حكومي معتمد آخر

١٨. بناءً على موافقتك ، يحق للبنك تحميل معلوماتك على برنامج يقين أو أي برنامج حكومي معتمد آخر، لتحديث بيانات هويتك و بيانات «اعرف عميلك» لدى البنك

تامناً الحسابات الراكدة والغير مطالب بها:

١) يعتبر الحساب أو العلاقة أو التعامل نشطاً إذا لم يمضي على آخر عملية مالية (سحب أو إيداع – حسب طبيعة العلاقة) فيها العميل أو وكيله المفوض على الحساب مدة أربع وعشرون شهراً ميلادياً بدأ من تاريخ آخر عملية أجراها العميل.

٢) الحسابات الراكدة

يعتبر الحساب أو العلاقة أو التعامل راكداً إذا أكمل مدة أربع وعشرون شهراً ميلادياً من تاريخ آخر عملية مالية أجراها العميل أو وكيله المفوض (سحب أو إيداع – حسب طبيعة العلاقة) مسجلة أو مرسله حطية مؤنونة وموثقة بشأن العمليات.

الحسابات غير المطالب بها

١) يعتبر الحساب أو العلاقة أو التعامل المعدد غير مطالب به إذا أكمل مدة خمس سنوات ميلادية (ستون شهراً) (تشمل مرحلة الحسابات الراكدة) ولم ينقذ العميل نفسه أو وكيله المفوض أي عملية مالية (سحب أو إيداع – حسب طبيعة العلاقة) مسجلة أو مراسلة حطية مؤنونة وموثقة، ولم يتمكن البنك من الاستدلال على العميل واستنفذ جميع وسائل الاتصال به.

الحسابات والعمليات المتروكة المنقطع أصحابها عن البنك

٤) يعتبر الحساب أو العلاقة أو التعامل متروكا وضاحيه منقطعاً عن البنك بعد عشر سنوات من تاريخ تصنيحه غير مطالب به. وتعدر على البنوك بشكل قاطع إمكانية الاستدلال على وجود صاحب الحساب أو العلاقة من خلال حركة حساباته أو تعاملاته الأخرى مع البنك واستنفذ وسائل الاتصال به كافة وفق سياسة وإجراءات التواصل المحددة.